

قانون اللجوء والهجرة : هجوم جديد ضد حرية التنقل والإقامة

حينما أن هناك مشروع جديد لقانون الهجرة (قيد التحضير)، لم تتوقف ممارسات البريفيكتور أن تكون أكثر قسوة خلال السنتين الأخيرتين ضد حرية التنقل والإقامة، مع تطبيق أكثر صرامة بالنسبة لقانون (دبلن 3). الهدف الرئيسي هو دائما الطرد أكثر نحو الدول الأوروبية التي تم الدخول منها أولاً.

ولذلك تم التصويت على قانون مؤخرأ، يسمح بالحجز في مراكز الاعتقال حتى قبل صدور قرار الترحيل. وحينما لم يتم الحصول على هذا الهدف فإن الممارسة المفضلة للحكومة هو مضاعفة الاستدعاءات المخاطرة مثل(مكتب الإبعاد القسري -الإقامة الجبرية بالتوقيع الإلزامي - استدعاء الي المطار.....)، ولكن بعد التخلف عن استدعائين (اثنين) من هذا النوع من المواعيد (مكتب الإبعاد- توقيع الإقامة الجبرية -استدعاء الي المطار...) فالدولة تقوم بحرمان طالبي اللجوء من حقوقهم (المساعدة المالية-والسكن-وتسجيل طلب اللجوء-....) بوضعهم في حالة الهروب الإداري وبالتالي محاولة للتخلص منهم .

القانون في قيد التحضير مسجل بذات المنطق:

-حالياً، عملية تسجيل طلب اللجوء بإجراءات عادية هو صراع حقيقي : خلال فترة محدودة الي ١٢٠ يوم التي تبدأ من تاريخ دخول الأراضي. يجب المكافحة من اجل الحصول على موعد في البريفيكتور ، الصبر في صفوف اللانهاية امام منصة أول إستقبال لطالبي اللجوء (PADA) وغالباً البقاء لعدة أيام متكاملة ليال و نهاراً ، بالتعرض للمعاناة والذل والضغط من قبل أفراد الشرطة، و موظفين الأمن (PADA) وأحياناً من قبل السكان المجاورون لل(PADA) مثال على ذلك (منصة تسجيل و استقبال طالبي اللجوء في -Jaurès- المتواجدة في الدائرة ١٩ في باريس) تجاوز تلك العقبات خلال ٣٠ يوماً من أقل، ما يجيره القانون الجديد، يصبح شبه مستحيل.

-الحصول على مترجم باللغة المرغوبة اثناء طلب اللجوء في يومنا هذا هو في الأصل معقد . مع القانون الجديد، البريفيكتور سوف تستطيع أن تجعل الإجراء أكثر تعقيداً وبصورة تعسفية. وفي بداية إجراء طلب اللجوء، لغة الترجمة تكون وفقاً للبلد الأصل للأشخاص وليس لإقتانهم الفعلي لتلك اللغة، سيكون بإمكان البريفيكتور اعتبار عمدا الشخص ناطقاً باللغة الانكليزية أو ناطقاً باللغة العربية او ناطقاً باللغة الفرنسية بمجرد لفظ الشخص بثلاث كلمات من لغة ما. وبهذه الطريقة الدولة تجعل الأفراد غير مستقلين بصورة أكبر وستستطيع القضاء و التخلص من الطلبات بصورة أكبر .

- الإقامة الجبرية بالتوقيع الإلزامي يستخدم لزيادة المراقبة و السيطرة الترحيل القسري في كل لحظة بإجبار الحضور من مرة الي سبع مرات أسبوعياً في مركز الشرطة أو ال(PAF) (شرطة الحدود) وبذلك يصبح حيساً منزلياً حقيقياً بفترة يمكن أن تمتد الي حتى ١٠ ساعات في اليوم ، ومرة أخرى بالنسبة للأشخاص بدون الأوراق كما هو الحال للعديد من الآخرين، جواب الدولة هو السجن.....

-جلسات الاستماع المختلفة التي تتدخل قبل رفض أو قبول طلب اللجوء (من قبل المحكمة الوطنية لطلب اللجوء أو قاضي الحرية والإعتقال أو المحكمة الإدارية) لن تعد تقيم بالضرورة في حضور الشخص المعني،ولكن جلسة استماع عن طريق فيديو ، دون حتى أن يستطيع هذا الشخص الرفض. بهذا المقياس ستجعل الإجراءات لانسانية و مقدوفة مسرعة أكثر فأكثر .

-حالياً، بعد رفض اللجوء من طرف المكتب الفرنسي لحماية اللاجئين والمنفيين، فترة الطعن أمام ال(CNDA) هي محدودة إلى شهر واحد. هذه الفترة في الأصل قصيرة جداً. ولذلك من المستحسن أن يتم التحضير لهذ الطعن مع مرافق (من قبل جمعية ما أو من قبل محامي/ة)، مشروع القانون يقترح ليس فقط تقسيم هذه الفترة على نصف الزمن،ولكن لن يعد موقوفاً بصورة ممنهجة ولن يوقف الطرد القسري. هذه القيود الجديدة ستقل بشكل قوي عدد الطعون في قرارات رفض اللجوء.وبالتالي ستستطيع الدولة الترحيل أو الإبعاد بشكل أكبر من جهة ، ومن جهة أخرى إبقاء هؤلاء الذين غير قابلين للترحيل في حالة فقر و ضعف شديد،يصبحون أشخاص بدون أوراق و بدون مدخول.

-الي حد الآن الإدارة تتواصل مع طالبي اللجوء فقط عن طريق إرسال رسالة بريدية الي عنوان إداري، هو من الأصل صعب الاحتفاظ على عليه البريد هذه طوال الإجراءات اللتي يمكن أن تمتد لسنوات . يمثل هذه الحجج الرائدة تلتيس تسهيل الإجراءات الإدارية، مشروع القانون يتوقع أن البريفيكتور ستتواصل عن طريق (رسائل نصية هاتفية،رسائل متعددة،رسائل البريد الإلكتروني....) في الواقع هذا سيسمح للدولة باستبعاد الأشخاص الغير قادرين على التواصل عن طريق شبكات هاتفية و الأجهزة المحمولة والإنترنت.. هؤلاء الذين ليس لديهم الوسائل لإستلام أو تلقي الاستدعاءات في الزمن المحدد سيتم تجريدهم من كل إمكانيات الدفاع أمام ال(OPFRA)و(CNDA) أو منعهم من حق الطعن والاعتراض مهما كان نوع القرار .

الدوام المساعد لطالبي وطلبات اللجوء الذي تقوم به والذي يقع في(La Chapelle) تأسس/أنشاء في 2015.

أقيم عن طريق مجموعة من الناشطين والناشطات ذوي التنظيم الذاتي و المستقل ،كۆن من مجموعة أشخاص يواجهون الإجراءات بأنفسهم أو واجهوها سابقاً

نستقبل تقريباً بصورة حصرية الأشخاص تحت إجراءات دبلن، والذين تم وضعهم بحالة الهروب الإداري أو الذين تم رفض طلباتهم . و نقوم بالترجمة وشرح مضمون الوثائق إلى الأشخاص الذين إستلموا هذه الوثائق ولم يفهمو مضمونها، ونقوم بتوجيه الأشخاص إلى المحامين أو الجمعيات المختصة، ونقوم بالتأكد من نقل المعلومات المتعلقة بإجراءات اللجوء وعمليات المراقبة وأحكام الإبعاد و الترحيل .

الهدف هو أن نجعل المعلومات في المتناول وبحث الوسائل لاحتواء و التسلسل عبر القوانين ،هذا هو الضروري ولكن غير كافي للأسف.

لايد من إغتمت أي فرصة لمكافحة كل الحدود، لكي يستطيع كل الناس التنقل والإقامة بحرية أينما يريد/ يرغبون / يشانون .

لواجهة هاذا الهجوم الجديد ، فلابد من التقاطع مع منطق الخيرية و الممارسات الإنسائية وفقاً <<للذين نتفاعل من أجلهم ،باتخاذ القرارات او الحديث باسمهم و عوضاً عنهم>>،

تقوي إذا رابط الهيمنة، وبالعكس تبدو لنا من المهم أن نتجاوز على الإنعكاسات السلطوية، وإنشاء فضاء جماعي حيث تكافح سويةً جنباً إلى جنب، محافظين بذلك ذاتية كل شخص منا.

لندمر الحدود ومراكز الإعتقال !

المشاركين في نشاط دوام المساعدة لطالبي اللجوء في La Chapelle

مظاهرة وطنية يوم 7 ابريل على الساعة الثانية في لاشابيل